الشمول المالى و مستقبل أدوات السياسة النقدية

إعداد

الباحث / ساهر انور على حسنين

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد العاشر يوليو–2024

مقدمـــــة

لقد كان للتطورات التي شهدها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وبخاصة تلك التي تتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، والتي كان لها أثر كبير في تزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز في الموازنة واختلال ميزان المدفوعات لمختلف الدول التي كان لها الدور الكبير في تحول دور السياسة النقدية، وتغيُر مفهومها، وطريقة عملها، وذلك ابتداءً من ظهور الفكر الكينزي الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية؛ من أجل معالجة الركود الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار، والنمو؛ كل ذلك استوجب القيام بالعديد من التغيرات في السياسة النقدية والمالية؛ مما أدى لتطور أساليب، وأدوات، وأهداف كل من السياسة المالية والنقدية؛ مما كان له دور كبير في تغيُر نظرة الدول إلى السياسة النقدية والمالية.

رغم أن السياسة النقدية تعد من السياسات الرئيسية في تحقيق النمو والاستقرار، إلا أنها تختلف من حيث التطبيق من دولة إلى أُخرى وذلك بحسب متغيرات كل دولة؛ إذ أن نظرة الدول النامية للسياسة النقدية تختلف عن نظرة الدول المتقدمة من حيث الأهداف، فالدول المتقدمة ترى أن هدف السياسة النقدية الأساسي

هو تحقيق الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم، أما الدول النامية فترى أن هدف السياسة النقدية أبعد من ذلك ؛إذ تهدف من خلالها إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار النقدي، وتخفيض مستويات البطالة، واستقرار أسواق صرف العملات.

علاوة على ذلك، فإن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأُخرى؛ لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي .

كما هو معروف أن الأوضاع الاقتصادية تختلف من دولة لأخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسية السائدة في كل دولة، وبالتالي لا يمكن أن تُقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل تلك النظم، وبناء على ما سبق ذكره فسيتم تطبيق الدراسة على مصر وفيما يخص الإطار الزمنى فستمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة(١٩٩١-٢٠١٣) حيث البيانات المستخدمة سنوية متمثلة في ٢٢ مشاهدة. لذلك تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للحالة المصرية والمنهج القياسي الكمي؛ من أجل الوصول لطبيعة

العلاقة بين متغيرات السياسة المالية، والسياسة النقدية، والنمو الاقتصادي مُعبْراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي في جمهورية مصر العربية، وذلك باستخدام أدوات التحليل الكمي بتوظيف أدوات تحليل السلاسل الزمنية، وقامت الدراسة باستخدام اختبار سكون السلاسل الزمنية من خلال testunit root، ومتجه الانحدار الذاتي VAR، واختبار التكامل المتناظر Co-integration باستخدام اختبار جوهانسون.

أهمية الموضوع

ان الشمول المالي يؤثر على السياسة النقدية كما ان الشمول المالي يدعم ويعزز من فعالية السياسة النقدية داخل الدولة حيث أن الشمول المالي يعمل على زيادة درجة استجابة أفراد المجتمع للتغيرات في الادوات النقدية وتتمثل مشكلة البحث في زيادة عدد الأفراد المستبعدين ماليا من الشباب والنساء والقاطنين في الاماكن النائية بالإضافة إلى صعوبة حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على خدمات مالية ميسرة وبأقل تكلفة. لذلك سعي هذا البحث إلى تقدير تأثير الشمول المالي على السياسة النقدية فى مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عينة الدراسة من خلال التعرف على طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والسياسة

النقدية ثم قياس تأثير الشمول المالى على السياسة النقدية فى مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى استنباط أن الشمول المالي يؤثر على السياسة النقدية من خلال إجمالي الودائع المستحقة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي حيث أن تغير فيها بنسبة 0 % يؤدى إلى انخفاض التضخم بنسبة 3100% حيث ان العلاقة بين معدل التضخم والودائع المستحقة لدى البنوك التجارية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي علاقة عكسية وهو ما يتطابق مع الدراسات السابقة ، حيث أن نطاق الخدمات المالية مثل الودائع المستحقة من البنوك التجارية يؤدى إلى انخفاض معدل التضخم فى مجموعة الدول عينة الدراسة .

إن المرونة النقدية في مصر مازالت "نامية" وتعيقها آليات انتقال السياسات النقدية الضعيفة نتيجة انخفاض تغلغل الخدمات المالية في الاقتصاد .

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الشمول المالي العمل بحرفة عالية للاستفادة من أحدث وأفضل الأساليب التكنولوجية واستخدام الأدوات المالية

الحديثة مثل الدفع عن طريق الهاتف وتحصيل الفواتير إلكترونياً ، وهي بمجموعها تعمل على تحسين الخدمات وتسهيل الحصول عليها ، وعندما يتوسع الشمول المالي تصبح كلفة الخدمات أقل على المواطن والمستثمر ، ما يعنى تعزيز قدرة المنتج المصري على المنافسة باعتبار أن كلفة التمويل هي جزء من كلفة إنتاج السلع والخدمات.

منهج الدراسة

تطلب الدراسة الاعتماد على المنهج الاستنباطي لمعرفة مدى ارتباط أدوات السياسة النقدية والشمول المالي ، كما تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي وذلك من خلال التحليل الاقتصادي لتحقيق الأهداف المرجوة من الشمول المالي وأثره على السياسة النقدية .

أدوات الدراسة

يفرض التحليل الاقتصادي لهذه الدراسة استخدام أدوات تحليلية معينة ، تتمثل في الجداول و الرسوم البيانية و احياناً المعادلات الرياضية .

خطة الدراسة

الباب الأول : ماهية السياسة النقدية

الفصل الأول: التعريف بالسياسة النقدية وأدواتها

الفصل الثاني: ارتباط السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية

الباب الثاني : التعريف بالشمول المالي وأهميته

الفصل الأول : الشمول المالى والمنظمات الاقتصادية الدولية

الفصل الثاني: دور الشمول المالى وتعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي

الباب الثالث: تأثير الشمول المالي على السياسات النقدية

الفصل الأول: الارتباط بين الشمول المالي وأدوات السياسة النقدية

الفصل الثاني: دور الابتكارات التكنولوجية والمصرفية والشمول المالى

الفصل الثالث: دور البنك المركزي وتعزيز الشمول المالى

المبحث الأول

ماهية السياسة النقدية

هى الأساليب التي يتّخذها البنك المركزي للدولة، لتحسين الاقتصاد والحد من التغيُّرات الدورية له، بحيث تُحدّد هذه السياسة حجم المعروضات النقديّة الذي يؤثّر مُباشرةً على أسعار الفائدة، فيتم تعديلها، وشراء، أو بيع السندات الحكومية، وتغبير الاحتياطي للبنوك، أي المبلغ المطلوب منها الاحتفاظ به في الخزنةيوجد أسلوبان لتطبيق السياسة النقديّة، وهما:([1])

الانكماشيّة، وهدفها الحد من التضخُّم، بحيث تستخدم رفع أسعار الفائدة، وبيع الأوراق الماليّة من خلال عمليّات البيع والشراء في السوق المفتوح، والسياسة النقديّة التوسعيّة، التي تُستخدم للحدّ من البطالة، والركود الاقتصادي، وذلك من خلال خفض الفائدة وشراء الأوراق الماليّة، لزيادة السيولة كما ان يتم مُعالجة قضايا التضخّم هو أساس عمل السياسة النقديّة، ويأتي الحدّ من البطالة، كنتيجة للهدف الأساسي، إذ يهدف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي،

[1])ابراهيم توهامي، اسماعيل قيرة، وعبد الحميد تليمي العولمة والاقتصاد غير الرسمي، دار الهدى،الجزائر، ٢٠٠٤.

والبنوك المركزيّة في الدول لمعدل بطالة أقلّ منما يقارب ٦,٥ %، كون المعدّل الطبيعي يترواح بين ٤,٧% إلى ٥,٨ %، ومعدّل التضخّم الأساسي بين ٢ %، و ٢,٥ %، ومعدّل النمو الاقتصادي الجيّد، بزيادة سنويّة من ٢% إلى ٣% من الناتج المحلّي الإجمالي للدول

أدوات السياسة النقديّة([1]):-

تستخدم الدول من خلال البنوك المركزيّة أدوات لسياستها النقدية، وهي كالآتي: -

سعر الفائدة: هو السعر الذي تفرضه البنوك المركزيّة على البنوك التجاريّة للقروض قصيرة الأجل، بحيث أن تخفيض سعر الفائدة، يشجع على القروض، ويزيد من إنفاق المُستهليكن، والشركات، وبالتالي التوسع في الاقتصاد ، في حين أنّ رفع سعر الفائدة، هو

[1]) احمد عايش عطية، تفعيل متطلبات الشمول المالي من خلال استخدام الحوسبة السحابية وتأثير ذلم محاسبيا ، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية ، بعنوان " الابعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في اطار رؤية مصر ٢٠٣٠، والمنعقد خلال الفترة من ٢٠-٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

انكماش للاقتصاد، ولا يشجّع على أخذ القروض، وبالتالي يحجم المستهلكين، والشركات عن الإنفاق.

الاحتياطي النقدي: وهي الودائع النقدية التي يجب على البنوك التجاريّة إيداعها في خزائنها، أو في البنك المركزي، فعند خفض قيمة الاحتياطي النقدي، ينعكس ذلك بالزيادة على الأموال في النظام البنكي، وبالتالي القدرة على إقراض المُستهلكين، والشركات، أي سياسة توسّع اقتصادية، والعكس صحيح، فعند زيادة الاحتياطي النقدي يحدث انكماش اقتصادي، و يحد ذلك من كميّات الأموال في النظام البنكي، وبالتالي التأثير على إقراض المستهلكين، والشركات.

عمليّات السوق المفتوحة: يتم من خلالها بيع وشراء السندات الماليّة الحكوميّة التي يُصدرها البنك المركزي في الدول، أو ما يُسمّى بالاحتياطي الفيدرالي في أمريكا.

الفائدة على الاحتياطي النقدي: تُعطي البنوك المركزية نسبة فائدة على الإيداعات النقديّة الفائضة للبنوك التجاريّة، فعند تطبيق سياسة التوسّع الاقتصادي، تُخفّض البنوك المركزيّة نسبة الفائدة، لتُشجّع البنوك التجاريّة على إقراض الفائض من أموالها (الاحتياطي) في

البنوك المركزيّة، أمّا في حال تطبيق السياسة الانكماشية للدولة، يرفع البنك المركزي سعر الفائدة على الاحتياطي النقدي، ممّا ينعكس على سعر الفائدة الذي تُلزمه البنوك التجاريّة للمُستثمرين.
كما ان البنوك المركزية مجموعة من الأدوات الرئيسية لإدارة السياسة النقدية والتي تَقوم من خلالها بإدارة الجانب المالي والاقتصادي للدولة، وتَكمُن أهم هذه الأدوات بما الآتي: ([1])

نسبة الاحتياطيات في البنوك يَقوم البنك المركزي بإلزام البنوك الأخرى في الدولة بالاحتفاظ بنسبة من الودائع كاحتياطيات مالية، حيث يتم من خلالها التحكم بحجم المُعروض النقدي (السيولة) في الأسواق، إمّا بزيادتها أو خفضها، مثلاً عند ارتفاع الأسعار يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي، وبالتالي يُصبح أمرًا لازمًا على البنوك أن تخفّض من نسبة احتياطياتها، وتُقَدِّم قروضًا أقل، وإلا سيؤثر ذلك سلباً على حجم الاستثمارات. يَقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي عند ارتفاع الأسعار على عكس البنوك

[1]) أحمد حسين الهيتي، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال المصادر والآثار – دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من ١٩٨٩ – ٢٠٠٨، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية العدد ٨١، ٢٠١٠.

الأخرى، وبالتالي ترتفع احتياطيات كلّاً من البنوك التجارية المختلفة في الدولة، ممّا يؤدي إلى تقديمها المزيد من القروض، ويُساهم هذا الأمر في زيادة الانتعاش الاقتصادي للدولة، عمليات السوق المفتوحة يُمكِن للبنك المركزي شراء وبيع الأوراق المالية المختلفة، وذلك عندما يُريد التحكم بحجم المعروض النقدي في السوق، مثلاً عندما ترتفع الأسعار تكون هناك حاجة مُلّحة للسيطرة على هذا الارتفاع، لذلك يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية المختلفة، ومن ثمّ تنخفض احتياطيات البنوك العاملة، وتصبح هذه البنوك في وضع لا تستطيع فيه تقديم المزيد من القروض، وبالتالي لا يَتم تشجيع الاستثمار، يَلجأ البنك المركزي إلى شراء الأوراق المالية عند حدوث ركود اقتصادي على عكس ما سبق، وبالتالي تزداد احتياطيات البنوك وتُصبح قادرة على تقديم المزيد من القروض، ممّا يؤدي إلى ارتفاع الدخل والاستثمارات، معدل الخصم يُمكِن للبنك المركزي التأثير على أسعار الفائدة عن طريق ما يُعرَف بمعدل الخصم حيث يتحكم هذا المعدل بأسعار الفائدة، ويُقصَد به المبلغ الذي يَقوم البنك المركزي بفرضه على البنوك التجارية في حال أرادت الاقتراض منه، ويُحدد من خلال نسبة خصم خاصة بالبنك المركزي.، يُلاحظ أنّ البنك المركزي يَرفع معدل الخصم في حال أراد من البنوك التجارية التوقف عن الاقتراض، أو تقليل نسبة

الإقبال عليه، وهذا الإجراء لتقليل السيولة في الأسواق، وبالتالي توقف النمو الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك، فإنّ البنك المركزي يقوم بتخفيض معدل الخصم وذلك تشجيعًا للبنوك التجارية على الاقتراض، وحينئذ يَنتُج عن ذلك الأمر زيادة السيولة في الأسواق، وتعزيز النمو، والانتعاش الاقتصادي، يُزاد على ذلك أنّ نسبة معدل الخصم لا تكون ثابتة؛ والسبب في ذلك أنّ البنك المركزي يقوم بإجراء عِدة دراسات على الأوضاع الاقتصادية والمالية في السوق، ومن ثمّ تحديد نسبة معدل الخصم، تَجُدر الإشارة أيضًا إلى أنّ هناك عددًا من الإجراءات الأخرى التي يقوم بها البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية للدولة، تتمثل بتحديد متطلبات هامش الربح، ضبط الائتمان الاستهلاكي، الإعلان عن إيجابيات وسلبيات الأنظمة المتاحة، وتقنين الائتمان وغيرها من الإجراءات.

المبحث الثاني

التعريف بالشمول المالى وأهميته ودور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي

اطلق الكتاب والباحثون العديد من التعريفات على مصطلح "الشمول المالي"، واختلفوا في تعريفه طبقاً لاتجاهاتهم وميولهم الفكرية، وتخصصاتهم المختلفة، وإن كانت تصب جميعها في سياق مترابط ويلفت الباحث النظر بداية إلى أن هناك العديد من المصطلحات البديلة للشمول المالي، كالاشتمال المالي أو التمويل الشامل او التعمق المالي او الادراج المالي أو الانفراج المالي، كما يوجد بعض المصطلحات العكسية، كالحرمان المالي أو الاقصاء المالي، او الاستبعاد المالي Financial Exclusion.

كذلك فان تعريف الشمول المالي في النقل في الوقت الراهن من تصنيف الافراد والمؤسسات بشكل بسيط، كمشمولين مالبًا او غير مشمولين ، إلى تعريفات ومقاييس متعددة الأبعاد.

أولاً: تعريف الشمول المالي لغة واصطلاحا:([1])

١- تعريف الشمول المالي اصطلاحا :

يوجد العديد من التعريفات التي وضعها الكتاب والباحثون والممارسون لمصطلح الشمول المالي، من أبرزها ما يلي:

- يعرف الشمول المالي من وجهة نظر مجموعة العشرين G20 والتحالف العالمي للشمول المالي AFI، بأنه الاجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وما يشتمل عليها من فئات مهمشة وميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تناسب احتياجاتها، وأن تقدم لهم شكل عادل وشفافية وبتكاليف معقولة .

[1]) أحمد عبد الستار أحمد، نحو استراتيجية وطنية للشمول المالي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ ، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة – جامعة طنطا، بعنوان "التنمية المستدامة والشمول المالي، والمنعقد بمقر كلية التجارة، في ١٥ مايو ٢٠١٩.

٢- **تعريف الشمول المالي لغة:**

- تعني شمل في مختار الصحاح ش م ل : شملهم الامر بالكسر شمولاً عمهم. معنى شمل في الصحاح في اللغة شملهم الأمر يشملهم اذا عمهم، وشملهم بالفتح يشملهم لغة، وجمع الله شملهم او ما تشتت من أمرهم، وفرق الله شمله، أي ما اجتمع من أمره.

- عرف (AKHIL,2013:54) الشمول المالي ، على أنه تقديم الخدمات المالية للفقراء – الفئات المحرومة ، والمحدودة الدخل – بتكلفة معقولة([1]).

- الشمول المالي هو عملية إدخال أو دمج الفئات المهمشة ماليًا، أو من ذوي الدخل المالي المنخفض، الذي لا يسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي، بالتعامل مع الجهاز المصرفي، من خلال منظومة العمل الرقمية

[1]) Akhil Damodaran, Financial Inclusion: Issues and Challenges, Akgee International Journal of Technology, Vol.4, No.2, 2013.

باستخدام المحمول، أي إتمام جميع التعاملات المالية بطريقة إلكترونية.([1])

- هو إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، سواء كانت مؤسسات ام أفراد، وتتضمن: حسابات توفير حسابات جارية، خدمات الدفع والتحول والتأمين والتمويل والإئتمان وغيرها، والعمل على تمكين فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات، بجانب تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة، ومن خلال القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي.
- عرف البنك الدولي الشمول المالي، بأن يكون لكل فرد أو مؤسسة القدرة على الوصول إلى أدوات ومنتجات مالية تكافي احتياجاتهم وقدراتهم المادية (مركز المشروعات الدولية الخاصة،٢٠١٧: ٦). كما عرفه البنك الدولي في تقريره الصادر العام ٢٠١٤، بأنه نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من اجمالي عدد السكان.

[1]) Lorraine Ocampos, Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion in the Muslim World? 10 August, 2015.

- الشمول المالي بشير إلى امتلاك الفرد لحساب بأحد المؤسسات المالية الرسمية، يتيح له خدمات مالية عدة، كالادخار والاقتراض والتأمين، او استخدام خدمات المدفوعات، وبالتالي تحقيق منافع اقتصادية.

- ويرى البنك المركزي المصري، أن الشمول المالي يعني إتاحة تلك الخدمات، مثل: حسابات بنكية، خدمات الشمول كالدفع والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان، وغيرها، من خلال المؤسسات المالية الرسمية، مثل البنوك وشركات التمويل متناهية الصغر والبريد ... الخ

- يعني الشمول المالي، أن يكون للأفراد والشركات إمكانية الوصول Access إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة، وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم – المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين– ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. ([1])

[1]) www.albankadaw.org))

- عرف كمال الدين (٢٠١٥) الشمول المالي، بأنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، ويشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

- يعني الشمول المالي، اتاحة الخدمات المالية لكل افراد المجتمع في كل المناطق، سواء كانت ريفية/ قروية أو حضرية، وسواء كانت هذه الخدمات عن طريق المؤسسات المالية والمصرفية، مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، مثل التعامل مع وكلاء المحفظة الالكترونية.

- عرف مركز الشمول المالي في واشنطن الشمول المالي، بأنه الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية، ذات الجودة، وبأسعار مناسبة، وبأسلوب يحفظ كرامة العملاء.

- عرف (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٧: ٢) الشمول المالي بانه تمكين جميع الأفراد والمنشآت وكافة فئات المجتمع، من الحصول على مجموعة متكاملة من

الخدمات والمنتجات المالية، التي تتناسب مع احتياجاتهم، حيث تقدم بأسعار وتكاليف وبشكل عادل وشفاف وبطرق مناسبة، من خلال أساليب مبتكرة وضعت لذلك.

- الشمول المالي هو عملية اتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع، بما في ذلك كافة المعاملات البنكية ، بأسعار مقبولة، وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية. ([1])

- هو عملية ادراج مالي، لضمان الحصول على منتجات وخدمات مالية مناسبة للفئات الضعيفة، مثل الشرائح الضعيفة في المجتمع، والفئات ذات الدخل المنخفض، بتكلفة معقولة وبطريقة شفافة ونزيهة، بواسطة المؤسسات المؤثرة في السوق.

[1])محمد زكريا، دور المعهد المصرفى المصرى فى نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي منتدى الشمول المالي بعنوان "التوجه الاستراتيجي للاستقرار الماللي والاجتماعي، بالتعاون بين البنك المركزى المصرى واتحاد المصارف العربية المعهد المصرفي.

- عرفت كل من منظمة OECD والشبكة الدولية للتثقيف المالي AFI المنبثقة عنها، الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة، بالوقت والسعر المعقولين، وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلقة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاة Well-being المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

- اما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، فتعرفه بأنه وصول الأسر والشركات إلى الخدمة المالية المناسبة، واستخدامها بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام، في بيئة منظمة تنظيما جيدا.

- الشمول المالي هو عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت، من الحصول على مجموعة متكامل من الخدمات المالية الجيدة، بأسعار معقولة، وبطريقة مناسبة، وذلك بتطبيق

الاساليب القائمة والمبتكرة التي صمت خصيصا لذلك، ومدعما بعملية التثقيف والتعليم العالي، لتعزيز الرفاهية المالية والشمول الاقتصادي والاجتماعي،

من التعريفات السابقة للشمول المالي، يري الباحث ان هناك العديد من المقومات الواردة بالتعريفات السابقة، والتي يجب أن يقوم عليها تعريف الشمول المالي ، وهي:

- التركيز على إدخال أو دمج الفئات المهمشة ماليا، أو من ذوي الدخل المالي المنخفض، كالفقراء ومحدودي الدخل والمرأة والشباب والأطفال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. وهذا لا يعنى اهمال الفئات المسورة بطبيعة الحال.
- أن إتاحة الخدمات المالية يكون لمختلف فئات المجتمع، سواء أكانت أفراد أم مؤسسات.
- تتضمن الخدمات المالية، أدوات ومنتجات مالية تكافئ احتياجات العملاء وقدراتهم المادية، مثل: حسابات التوفير، الحسابات الجارية. وحسابات الادخار. وخدمات الدفع،

والتحويل. والتأمين، والتمويل، والانتمان، والمعاشات، والتأجير التمويلي، والرواتب، ، وغيرها .

- إتمام جميع التعاملات المالية بطريقة إلكترونية، من خلال منظومة العمل الرقمية.
- تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبشكل عادل وشفاف وبأسعار معقولة، و بطريقة تقسم جميع بالمسؤولية والاستدامة.
- اتاحة الخدمات المالية (جانب العرض) من طريق القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي، مثل: البنوك، والجمعيات الأهلية، وشركات التأجير التمويلي، وشركات التأمين، وشركات الرهن العقاري، ومكاتب البريد.
- يوجد فرق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية المتوافرة، بسبب انعدام الحاجة اليها، أو لأسباب ثقافية او عقائدية Ideological، وبين علم استخدامها وعدم استهدافهم، بسبب عدم توافرها او عدم القدرة على امتلاكها. وينحصر اهتمام المعنيين

بالشمول المالي في استهداف من جرى اقصائهم بشكل قصري ، عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.

وفي ضوء الخصائص السابقة، ترى الباحثة ان الشمول المالي عبارة عن، عملية دمج الفئات المهمشة ماليًا، أو من ذوي الدخل المالي المنخفض، أو الميسورة ، أفرادا كانوا أو مؤسسات، بالتعامل مع القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي، بإتاحة منتجات مالية تكافئ احتياجاتهم وقدراتهم المادية، على أن تتم جميع التعاملات المالية، بطريقة إلكترونية، وبجودة مناسبة، وبشكل عادل وشفاف، وبأسعار معقولة، وبطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

ثانيا : نشأة الشمول المالي:

يرى الباحثون بمركز هيردو لدعم التعبير الرقمي ان مفهوم الشمول المالي هو بالأساس جزء من خطاب المنظمات التنموية العالمية والمنظمات المالية أيضا، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأنه ظهر بنهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، مواكباً لبرامج الخصخصة Privatization والتقشف Austerity وتخفيض موازنات الدول، والتوظيف العام للإنفاق على الخدمات الاجتماعية....الخ.

ومن الجدير بالذكر، أن مصطلح الشمول المالي قد ظهر لأول مرة في عام ١٩٩٣ في دراسة ([1])عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا، تناول فيها أثر اغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي، ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول للخدمات المصرفية. وفي عام ١٩٩٩ بدء استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة على نطاق أوسع، لوصف محددات وصول الافراد الى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة. ([2])

أما (كمال الدين، ٢٠١٥) فيرى أنه في سبتمبر ٢٠٠٨ بدأت الازمة المالية العالمية، والتي اعتبرت الاسوء من نوعها منذ الكساد الكبير عام ١٩٢٩، وابتدأت الأزمة بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتدت الى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والاسيوية والنامية،

---

[1]) - Leyshon A. & Thrift N., The Restructuring of the UK Financial Services inthe 1990s, Journal of Rural Studies, Vol.9, 1993.

[٢])صندوق النقد العربي نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي ، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي ، ابو ظبي ٢٠١٧.

التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الامريكي. وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ لـ ١٩ بنكا، كما توقع أنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة في البنوك الأمريكية البالغ عددها ٨٤٠٠ بلك، ويرى مروان، ورشيد (٢٠١٨) ان هذه الأزمة قد كشفت عواقب عدم وجود ثقافة مالية لدى غالبية المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨، ازداد الاهتمام الدولي بتحقيق الشمول المالي، من خلال خلق التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومة) لتحقيق الشمول المالي، وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة، من خلال مزودي هذه الخدمات. ([1])

[1]) رفيقة بن عيشوبه، صناعة التمويل الاسلامى ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة الدول العربية مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية جامعة لويتسى، البليدة، العدد ١٩، يونيو ٢٠١٨.

كما تم العمل على اصدار سياسات وتشريعات عادلة وشفافة، تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وذلك بما يشمل ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية، وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء، وتحديد الجهة الإشرافية المسئولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية. ويهدف ذلك الى تعزيز قدراتهم ووعيهم، لتمكينهم من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية، واتخاذ قرار يناسب احتياجاتهم، حتى يتم التنفيذ ضمن إطار عملى يتناسب مع ظروف الدولة، استنادا إلى المعايير والممارسات الدولية ذات العلاقة. ([1])

وفي نهاية عام ٢٠٠٨ تم انشاء التحالف الدولي للشمول المالي، والذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي. ويضم التحالف ٩٤ دولة من الدول النامية، ممثلة في ١١٩ مؤسسة، تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية. ويعمل التحالف على تطوير الادوات المستخدمة لتطبيق الشمول

[1]) كمال الدين الياس، مفهوم الاشتمال المالى وأهدافه، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، اتحاد المصارف العربية، المجلد ٢٣ ، العدد ٣،٢٠١٥، ص١١.

المالي، وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء، ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الاصلاحية وآليات التطبيق. وقد عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام ٢٠٠٩ يكينيا، ثم عقد بعد ذلك في كل من إندونيسيا والمكسيك وجنوب افريقيا وماليزيا وتوباجو وموزمبيق وفيجي، وعقد بمصر عام ٢٠١٧.

ومن الجدير بالذكر، أن من أوائل الدول التي طورت ونفذت استراتيجية وطنية للشمول المالي المملكة المتحدة وماليزيا في عام ٢٠٠٣. وتسعى العديد من دول العالم منذ عام ٢٠١٠ لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي. ووفقا لمنظمة الـ OECD ، فإن هناك ٢٣ دولة قامت بالطلاق أو تطوير أو تطبيق استراتيجيات وطنية، وهناك ٢٤ دولة قامت في السنتين الأخيرتين بتطوير استراتيجيات وطنية وفقًا لمباديء تحقيق الشمول المالي التسعة الصادرة عن مجموعة العشرين G20.

وحددت مفوضية الاتحاد الاوروبي من جانبها، عام ٢٠٢٠ للدول الاعضاء في الاتحاد، تلزمها فيه بأن تتاح امكانية فتح حساب مصرفي لجميع مواطني دول الاتحاد والمقيمين من الأجانب، دون قيد أو شرط .

وفي مصر تم صدور القرار رقم ٢٣٠١في ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠١٦ لتطبيق الشمول المالي، غير أن التطبيق الحقيقي والجدي لسياسات الشمول المالي في مصر بدأ بشكل فعلي في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ ونص القرار على انشاء ادارة مركزية للشمول المالي بالبنك المركزي، تكون تابعة للسيد محافظ البنك المركزي مباشرة. واصدار بيان عن البنك المركزي يتضمن توجيه التطبيق الشمول المالي، والبنك المركزي، التقرير السنوي،٢٠١٦/٢٠١٧)

والآن، أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات ووكالات التنمية، على مستوى العالم. وتم تحديد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، كما التزمت مجموعة العشرين G20 بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، وأكدت التزامها بتطبيق المبادئ العليا للمجموعة بشأن الشمول المالي الرقمي، وبصفة عامة، يوجد عدد من الهيئات العالمية التي تهتم بشكل متزايد بتحقيق الشمول المالي، وتتباين تركيبة هذه الهيئات ونطاق اختصاصاتها الاساسية ودرجة ارتباطها بالشمول المالي. وهذه الهيئات هي: لجنة بازل المعنية بالأشراف على المصارف، واللجنة المعنية بنظم المدفوعات والتسويات، ومجموعة العمل المالي FATF، والجمعية الدولية

لضامني الودائع SGFG، والاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين.

أن فكرة الشمول المالي تعد فكرة حديثة نسبيا، حتى ولو كان بداية الحديث عنها يرجع إلى منتصف التسعينيات. حيث أن جذور الشمول المالي تمثلت في ولادة الائتمان الاصغر Microcredit حينما قام محمد يونس في منتصف السبعينات بتقديم قرضة الأول البالغ ٢٧ دولار من جيبه الخاص، لمجموعة من النساء الآتي يعملن في النسيج في بنجلاديش، ثم توسعت منهجية الائتمان الاصغر بعد أسيا، لتصل الى مناطق متعددة كأمريكا اللاتينية، وكان معظم الممولين منظمات غير حكومية غير هادفة للربح ان الطفرة السابقة للتمويل الاصغر عكست الفهم المتنامي لحاجة الافراد منخفضي الدخل والفقراء، إلى ما هو أكثر من الائتمان، وبتعبير آخر، هم بحاجة إلى الخدمات المالية، الدين لا يستطيعون الوصول اليها واستخدامها طبقا لظروفهم.

وببداية التسعينيات ظهر مصطلح الشمول المالي الى الوجود، واما ازدياد الاهتمام الدولي به فجاء في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، فهي من ألقت الضوء على هشاشة الانظمة المالية، ومنذ ذلك الوقت وأصبح الشمول المالي أولوية

لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية، على مستوى العالم، وكما يقول Alfred Hammg المدير التنفيذي لاتحاد الشمول المالي AFI:ان الشمول المالي لم يعد موضوعا هامشيا، فقد تم إدراكه الآن كجزء من التفكير السائد في التنمية الاقتصادية(.[١])

ثالثا: أهداف الشمول المالي ومترتباته

أهداف الشمول المالي ومترتباته، وذلك كما يلي:

١- اهداف الشمول المالي:

يعمد الشمول المالي إلى تحقيق العديد من الأهداف الرئيسية، من أهمها ما يلي:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف المواطنين بأهميتها وكيفية الحصول عليها، لتحسين ظروفهم المعيشية والاجتماعية

[1]) -Jean-Charles Willard, L,economie Souterraine Dans les Comptes Nationaux, Revue Economie et Statistiques, No. 226, Nov. 1989

والاقتصادية، من أجل تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.

- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي المنتجات والخدمات المالية، من خلال أعداد السياسات والتعليمات بالخصوص، وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية بحقوقهم وواجباتهم، ([1])
- يعمل الشمول المالي على تحسين مستويات النمو الاقتصاد والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ([2]). وعلى الرغم من أن الأهداف السبعة التنمية المستدامة لم تتضمن تصريحا حول علاقتها بالشمول المالي، الا أنه الشمول المالي يمثل المكون الرئيسي لتحقيق معظم هذه الأهداف .

[1]) (كمال الدين، مرجع سبق ذكرة، ٢٠١٥) .

[2]) (وفاء حمدوش ٢٠١٧، مرجع سبق ذكرة)

- تعزيز استقرار النظام المالي والمصرفي، فالشمول المالي والاستقرار المالي يعدان وجهان لعملة واحدة. ([1])
- تمكين البنوك المركزية من ادارة الملفات الاقتصادية في الدول إدارة جيدة، بالإضافة إلى تحقيق معايير النزاهة،
- دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل هيكل الاقتصاد الرسمي للدولة.
- تعدد مزودي الخدمات المالية حيثما كان ذلك مجدياً، من أجل تحقيق فعالية التكلفة ومجموعة واسعة من البدائل للعملاء، والتي يمكن أن تشمل أي عدد من مجموعات مقدمي الخدمات الشخصية السليمة.

٢- مترتبات الشمول المالي:

اشارت الاحصاءات الواردة بتقارير البنك الدولي في عام ٢٠١٧، الى ان هناك ٢ مليار نسمة من سكان العالم البالغين لا

[1]) H. R. Khan, Financial Inclusion and Financial Stability are Two Sides of the Same Coin, Indian Bankers Association and Indian Overseas Bank, Chennai, 4 Nov. 2011.

يحصلون على الخدمات المالية، وإن نسبة ٧٠% من هؤلاء السكان بالدول النامية. بالإضافة الى ان ٨٢% من سكان الدول العربية البالغين، لا يتوفر لديهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية، مما يمثل ١٨٤ مليون مواطن عربي، وما سبق يشير إلى أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي ببلدان العالم المختلفة، وعرضت الباحثة في هذا الجزء من المبحث، لمترتبات الشمول المالي، كما يلي:

أ- مترتبات الشمول المالي بصفة عامة:

تتمثل مترتبات الشمول المالي بصفة عامة، في الآتي: -

- يعد الشمول المالي عاملا رئيسيا في تعزيز الرخاء، حيث أن هناك اكثر من ٤٠٠٠ شخص يعيشون على أقل من ١٥٠٠ دولارا في السنة، حسب احصائيات الأمم المتحدة ، أن القدرة على الوصول إلى حساب المعاملات هو الخطوة الأولى الشمول المالي، لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها. ويمكن أن يكون حساب المعاملات أيضا بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى عديدة، وهذا يعد السبب في أن ضمان وصول

الأشخاص إلى حساب المعاملات، كان محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي، عام ٢٠٢٠.

- توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبأقل التكاليف، كالدفع عن طريق الهاتف المحمول.

- بعد تنمية الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر من خلال إتاحة التمويل لها، واحدة من أهم الركائز الأساسية للشمول المالي، كما أن الشمول المالي يعمل على توفير المزيد من السيولة لتمويل المشروعات العملاقة، مما يعمل على خلق فرص العمل الحر للشباب، وزيادة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي .

- يعمل الشمول المالي على الجانب الاجتماعي، من خلال إيلاء اهتمام خاص للمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ويعد بنك جرامين Grameen من التجارب الرائدة في إتاحة الخدمات البنكية للفقراء، حين أتاح قروض متناهية الصغر تصل في المتوسط إلى ١٠٠ دولار دون ضمانات، وبناءاً على مشاركة فعالة من المقترضين، وثقة متبادلة بين

الأطراف المختلفة، وحقق البنك بالفعل نسبة استرداد مرتفعة للقروض. وفي نهاية ٢٠١٥، كان عدد المقترضين أكثر من ثمانية ملايين شخص من فقراء الريف.([1])

- عندما تضع البلدان استراتيجية وطنية للشمول المالي، فإنها تزيد من سرعة الإصلاحات وتأثيرها ، ومن ثم يساهم الشمول المالي في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي، بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية.

- يسهم الشمول المالي في دمج الفقراء في السوق، من خلال الشركات متناهية الصغر، والمشاريع المنزلية، وريادة الأعمال، وبالتالي يمكن التعامل مع الشمول المالي كاستراتيجية لمكافحة الفقر . (البنك المركزي المصري،

- يمكن الشمول المالي من زيادة اتاحة المعلومات عن التعاملات المالية، بما يسمح بتقليل عجز الموازنة العامة

[1])مركز هردو لدعم التعبير الرقمي الشمول المالي في مصر. هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية؟ القاهرة، ٢٠١٨، ص ٨.

بزيادة الإيرادات الضريبية، كما يسمح باستهداف أكثر كفاءة للدعم.

- يسهل توفير الخدمات المالية أمور الحياة اليومية، ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطواري غير المتوقعة. وبوصفهم أصحاب حسابات، فسيستخدم الناس خدمات مالية أخرى، مثل الائتمان والتأمين لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها، والاستثمار في التعليم أو الصحة.

- حماية مدخرات الفقراء ، حيث انها تكون تحت مظلة البنوك المركزية، كما انها تكون محمية من السرقات والكوارث الطبيعية التي تحدث، وتهدم معها منازل الفقراء .

- أن توسيع إتاحة الخدمات المالية للفئات المهمشة، بعد محاولة لرأب الصدع بين فئات المجتمع، ويمنح المرأة مزيد من السلطة المالية داخل الاسرة. كما يمكن تلك الفئات المهمشة من المساهمة في الاقتصاد بشكل أوسع، لأن تحسين قدرة الافراد المهمشين على استخدام النظام المالي، سيحسن قدرتهم على ادارة مخاطرهم المالية.

- من خلال الربط الرقمي والالكتروني لأعداد كبيرة من ذوي الدخل المحدود، بمقدمي الخدمات المالية والخدمات الحكومية والشركات، تتولد الكفاءة في الاقتصاد، من خلال تحسين قدرة مسؤولي النظام المالي على متابعة حركة الاموال ومراقبتها، لتقليل مستوى الجرائم المالية، وعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- يسهم توسع وانتشار استخدام المنتجات والخدمات المالية والوصول اليها، في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، من القطاع غير الرسمي الى القطاع الرسمي. وتشير الاحصاءات الدولية، إلى أن ما يتراوح بين ١٦– ١٧ مليون من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المنطقة العربية، لا يتاح لهم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية الرسمية،

- يعمل الشمول المالي على زيادة التحويلات المالية عبر قنوات التحويل الرسمية. فارتفاع التحويلات بنسبة ١٠% يؤدى الى الحد من الفقر بنسبة ٣,١%. ويعد تخفيض تكلفة المعاملات المرتبطة بالتحويلات الخاصة بالعمالة

الخارجية بما فيها التكاليف التنظيمية والادارية لـ ٥% بحلول عام ٢٠٣٠، من العوامل التي تساهم في التنمية المستدامة.([1])

- الاستفادة من الموارد الداخلية غير المستخدمة للدولة لتحسين الأوضاع الاقتصادية. يمكن الشمول المالي الفقراء من التعامل مع الصدمات التي قد تتعرض لها دخولهم بسبب حالات الطواري، غير المتوقعة، كالمرض أو فقدان الوظيفة.

ب-مترتبات الشمول المالي المتعلقة بالتنمية المستدامة:

ينظر للتنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وعلى الرغم من ان اهداف التنمية المستدامة، لم تتضمن

[1]) احمد فؤاد خليل آليات الشمول المالى نحو الوصول للخدمات المالية مجلة اتحاد المصارف العربية العدد ٤٢٢ ، الصار في نوفمبر ٢٠١٦، ص ٤٤.

تصريحا حول علاقتها بالشمول المالي، الا أن الشمول المالي يمثل في حقيقة الأمر المكون الرئيسي لتحقيق سبعة من اهداف التنمية المستدامة الطموحة السبعة عشر، والتي حددتها الامم المتحدة لعام ٢٠٣٠، وذلك على النحو التالي:([1])

- دور الشمول المالي في القضاء على الفقرة تشير بيانات البنك الدولي، الى أن أكثر من ٧٠٠ مليون شخص يعيشون بأقل من ١,٩٠ دولار يوميا، ومع انعدام وجود فرص حصولهم على الخدمات المالية ، يجعل من الصعب عليهم ادارة حياتهم الاقتصادية.

- ووفقا لقاعدة البيانات العالمية فان من بين ٧٦% من البالغين الاثرياء في العالم، تجد ان ٦٠% منهم يملكون حسابات مصرفية رسمية، في حين من بين ٥٤% من البالغين الفقراء، نجد ان ٤٠% منهم ليس لهم حسابات

[1]) وفاء حمدوش، مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حالة الدول العربية المؤتمر العلمى الدولى الثانى بعنوان أثر" مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – السنابل، مايو ٢٠١٧.

مصرفية. وهذه الفجوة تعكس عدم وصول الخدمات المالية، الامر الذي من شأنه خلق دوامة الفقر .

- وقد أجمعت الدراسات، على أن توفير خدمة الادخار للأسر، يساعد على زيادة قدرتهم على تنظيم الاستهلاك، وحيازة الأصول الانتاجية، مما يساعد الأسر على الخروج من الفقر. وحسب دراسة (Jack & Sure,2014) فأن خدمة الدفع الالكتروني تضمن وصول الاموال لذوي الدخل المنخفض، والمحول لهم من طرف الاصدقاء وافراد العائلة، لتمكنهم من مواجهة الضغوط الاقتصادية. اما دراسية (Agorany et al.,2018) فتوصلت الى ان الشمول المالي يرتبط عكسيا بالفقر وعدم المساواة في الدخل، وان الشمول المالي قد مكن الافراد من المشاركة في التنمية الاقتصادية.

- دور الشمول المالي في الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي: وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO,2015) فان هناك ٧٩٥ مليون شخص يعانون من نقص الغذاء بالعالم، أغلبهم يعيشون في المناطق

الريفية الخارجة عن التغطية المصرفية، وقد اثبتت الدراسات، أن الشمول المالي ساهم في زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، من خلال توفير خدمة التأمين ضد الفيضانات والجفاف للمزارعين، وتمكينهم من ادخار أرباحهم، مما يساعد على الانفاق على المعدات الزراعية. كما ساهمت الخدمات المالية الرقمية، من تسهيل عملية توزيع الأجور والتحويلات الاجتماعية والاعانات على العمال الزراعيين، ودعمت خدمات الارشاد الزراعي.

- دور الشمول المالي في تحقيق الصحة والرفاهية: تشير دراسة (Priyanka et al., 2014) الى ان الشمول المالي يساهم في تحسين مستوى الصحة، من خلال خدمة الادخار، حيث أثبتت ان السبب وراء بقاء الاشخاص في دوامة الفقر، هي المدفوعات النقدية المنفقة على الرعاية الصحية، والتي قد تؤدي الى فقدان كامل الدخل. وأكدت دراسة (Dupas & Robinson,2013) ان توفير الحسابات الادخارية للأشخاص قد مكنهم من تغطية نفقاتهم الطبية بنسبة ٦٦ %، مع وجود اهتمام للأفراد على تخصيص جزء من أموالهم للحالات العلاجية الطارئة.

- دور الشمول المالي في تعزيز جودة التعليم: أكدت دراسة (Prima,2013) أن هناك زيادة بنسبة ٢٠% في الاتفاق على التعليم للأسر التي تمكنت من فتح حسابات مصرفية مجانية في نيبال. كما بينت دراستي Ashrafe et al.,2003) (Morduch 2007) أن خدمة القروض الصغيرة ذات الأجال القصيرة، قد ساعدت الأسر على دفع نفقات التعليم. كما اثبتت دراسة Ambler, et al., 2015) والتي شملت عينة من مهاجري السلفادور للولايات المتحدة ، أن هؤلاء المهاجرين تمكنوا من تحويل مبالغ نقدية موجهة لتغطية نفقات التعليم لأبنائهم في السلفادور، بفضل خدمة التحويل الرقمي.

- دور الشمول المالي في تعزيز المساواة بين الجنسين: تؤكد قاعدة البيانات العالمية Findex لعام ٢٠١٥، انه يوجد عدم مساواة بين الجنسين في الحصول على فرص العمل، وكذلك هناك ٤٢% من النساء في العالم، خارج النظام العالمي الرسمي، ومن هنا يمكن للشمول المالي خلق نوع من المساواة بين الجنسين، من خلال تمكين النساء من الادخار والحصول على قروض لتمويل مشاريعهن

المصغرة، كما يساعد الشمول المالي النساء اللواتي يملكن شركات صغيرة، من تخفيض مخاطر السرقة والتكاليف الإدارية والوصول للأسواق والمعلومات، باستخدام القنوات الرقمية كالهواتف المحمولة. وبينت دراسية (Delaware et al.,2015) أن خدمة التأمين قد ساعدت النساء المزارعات على زيادة الانتاج وتحسين مستوى الأمن الغذائي.

- دور الشمول المالي في العمل والنمو الاقتصادي: ينعكس استبعاد الفقراء من النظام المالي الرسمي سلبيا على مشاركتهم في النمو الاقتصادي، وقد تبين أن الشمول المالي يساعد على زيادة نمو الاقتصاد، حيث ساعد استخدام الهاتف المحمول وأدوات تكنولوجيا الاتصال، من تحسين وصول الخدمات المالية للمناطق التي لا تتوفر فيها الخدمات المصرفية التقليدية، مما مكن الأفراد من تمويل اعمالهم وادخار أرباحهم وتغطية نفقاتهم .
- دور الشمول المالي في الصناعة والابتكار : تتطلب عملية تشجيع الابتكار الحصول على الائتمان وغيره من الخدمات

المالية، التي من شأنها ان تسهل عملية الاستثمار، وان اغلبية المشروعات الصغيرة تعتبر أن محدودية حصولها على الخدمات المالية، يمثل عائقا أساسيا لتحقيق النمو والابتكار بها، ومن ثم فأن توفير الائتمان أمر من شأنه زيادة اعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ونجاحها (زيادة ربحية ملاكها) مما ينعكس في المزيد من التوسع والابتكار بها.

- ويري الباحث، بأنه على الرغم من دور الشمول المالي الواضح في تعزيز وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المذكورة أعلاه، الا أنه لا توجد أدلة قوية على دور تعميم الخدمات المالية في تحقيق باقي الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة.

رابعاً: دور البنك المركزي المصري وتعزيز الشمول المالي

يأتي الشمول المالي على أرس أولويات أجندة البنك المركز ي المصر ي في إطار تحقيق الاستقرار المالي لدعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة التي هي محور إستراتيجية "رؤية مصر٢٠٣٠"،وذلك بإتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية

بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقو ق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم .

وفي سبيل تعزيز الشمول المالي اتخذ البنك المركز ي العديد من الخطوات منذ إنشاء الإدارة المركزية للشمول المالي والتي تقوم بدور محور ي في التنسيق سواء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بهدف توحيد الجهود الرامية لتعزيز الشمول المالي.

وتعزيزاً لدور البنك الريادي في مجال الشمول المالي على المستوى الدولي، تسلم البنك المركز ي المصر ي في سبتمبر٢٠١٩ رئاسة مجلس إدارة التحالف الدولي للشمول المالي، وجدير بالذكر أن البنك المركز ي المصر ي عضواً فاعلاً بالتحالف منذ عام ٢٠١٣، وتتيح هذه العضوية الاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال وتبادل الخب ارت العملية مع البنوك المركزية للدول الأعضاء الذين يزيد عددهم عن ٩٠ دولة. وفي سياق متصل ونحو ترسيخ مبدأ الشمول المالي في القطاع المصرفي، أصدر البنك المركز ي تعليمات بشأن إنشاء إدارات للشمول المالي بالبنوك تتبع المسئول التنفيذي الرئيسي أو نائبه، وتتولى (تعريف الشمول المالي وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر القانون رقم ١٩٤لسنة ٢٠٢٠.

عملية التنسيق داخلياً بين إدارات البنك من ناحية والبنك المركز ي من ناحية أخر ى فيما يتعلق بالشمول المالي، كما تم حث البنوك على تطوير استراتيجيات للشمول المالي تراعي الأبعاد الثلاثة والمتمثلة في الإتاحة، والاستخدام، والجودة.

وبناء على ذلك قام البنك المركزي المصري منذ بداية الأزمة في مصر ببعض السياسات النقدية ووضع خطط لاستمرار العملية المصرفية وتوفير احتياجات العملاء في ضوء تدابير احترازية ووقائية من تفشي فيروس كورونا والحفاظ على معدلات التنمية بأقل قدر من الخسائر وذلك على النحو التالي -:

- منذ بداية الأزمة ،قام البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة ب٣٠٠ نقطة أساس لتخفيض أسعار الفائدة الخاصة بمعدل العائد على الإيداع والإقراض لليلة الواحدة وسعر الائتمان والخصم إلى ٩,٢٥% و١٠,٢٥% و٩,٧٥% على التوالي، وذلك بهدف تشجيع نمو القطاع الصناعي وزيادة الإنفاق ال أرسمالي والمساعدة في تقليص عجز الميزانية والنظر إلى الإجراءات المالية التوسعية الجديدة وتحفيز الاستثمارات الأجنبية في سوق الأوراق المالية.
- وفي سبتمبر ٢٠٢٠، تم خفض أسعار العائد الأساسية مرة أخرى بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية إلى ٨,٧٥% و٩,٧٥% و٩,٢٥% على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٢٥.%.
- ثم في خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠، تم خفض أسعار العائد الأساسية مرة أخرى بواقع ٥٠ نقطة أساسي ليصل سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية إلى ٨,٢٥% و٩,٢٥% و٨,٧٥% على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥ .%.
- تأجيل سداد أقساط القروض لمدة ٦أشهر وإسقاط استحقاقات قدرها ١٠ مليار جنيه للعملاء الأفراد غير المنتظمين،

بالإضافة إلى مبادرة تخفيض الديون للأفراد المقترضين، وتأجيل الاستحقاقات الائتمانية لعملاء شركات التمويل العقاري والتأجيل التمويلي والتخصيم، وكذلك للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لمدة ٦أشهر وعدم تطبيق عوائد وغرامات إضافية على التأخر عند السداد.

- على أن يتم إحاطة العميل بالتكلفة الإضافية التي سيتحملها والمترتبة على التأجيل.
- بعد انتهاء فترة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية في سبتمبر ٢٠٢٠، وبهدف استمرار دعم العملاء الذين تأثرت تدفقاتهم النقدية خلال الأزمة الحالية، تم إلزام البنوك بما يلي.
- تحديد الإجراءات المناسبة للتعامل مع كافة العملاء وفقا للتدفقات النقدية المستقبلية لهم على أن تتماشى مع قدرتهم على السداد.

المراجع

أولا: المراجع العربية

١- ابراهيم توهامي، اسماعيل قيرة، وعبد الحميد تليمي العولمة والاقتصاد غير الرسمي، دار الهدى،الجزائر، ٢٠٠٤.

٢- ابو نصر اسماعيل بن حماد الجوهرى الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الطبعة الرابعة دار العلم للملايين، بيروت، رقم ٧٩١/٢، ١٩٨٧.

٣- أحمد حسين الهيتي، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال المصادر والآثار – دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من ١٩٨٩ – ٢٠٠٨، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية العدد ٨١، ٢٠١٠.

٤- احمد عايش عطية، تفعيل متطلبات الشمول المالى من خلال استخدام الحوسبة السحابية وتأثير ذلك محاسبيا، المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة – جامعة الاسكندرية بعنوان الابعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، والمنعقد خلال الفترة من ٢٠ – ٢١ ديسمبر ٢٠١٨.

٥- أحمد عبد الستار أحمد، نحو استراتيجية وطنية للشمول المالي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ ، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة – جامعة طنطا، بعنوان "التنمية المستدامة والشمول المالي، والمنعقد بمقر كلية التجارة، في ١٥ مايو ٢٠١٩.

٦- احمد عدنان عناوي، ولورنس يحى صالح تحليل فاعلية الشمول المالي لمعالجة الفقر في العراق: مع إشارة الى التجربة النيجيرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، المحاسبية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول، ٢٠١٨.

٧- احمد فؤاد خليل آليات الشمول المالى نحو الوصول للخدمات المالية مجلة اتحاد المصارف العربية العدد ٤٢٢ ، الصار في نوفمبر ٢٠١٦، ص ٤٤.

٨- احمد محمود النقيرة، احمد محمد عبد الحي ، دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا،

المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة – جامعة عين شمس، المجلد ٤٩ العدد الثاني، ٢٠١٩.

٩- احمد نوري حسن نغم حسين النعمة دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق مجلة دراسات محاسبية ومالية المعهد العالى للدراسات المحاسبية والمالية، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الأول المنعقد في الفترة من ٥ ٦ يناير ٢٠١٨.

١٠- ادارة البحوث والتطوير، الشمول المالي أداة رئيسية للتحول من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي، تقرير صادر عن الامانة العامة لاتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٤ ابريل 2018.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Abbas Mirakhor & Iqbal Zamir, Financial Inclusion: Islamic Finance Perspective, MIPRA, Journal of Islamic Business and Management,Vol. 2, No.1, 2012.
2- Adeyefa Samson, Oluwoyo T. & Audu P., Financial Inclusion in Nigeria Shadow Economy: Strategic Issues and Options, Proceedings of 98th IASTEM

International Conference, Ottawa, Canada, 27th - 28th December. 2017, PP. 10-15.

3- Adeyemi A. Abideen, Pramanik A. Huq & Meera Ahmaed Kameel, The Measurement Model of the Determinants of Financial Exclusion among Muslims Micro - entrepreneurs in Ilorin, Nigeria, Journal of Islamic Finance, Vol. 1,No.1, 2012.
4- Agyemany Badu, A. A. Agyeik & Duah E.K., Financial Inclusion, Poverty and Income Inequality: Evidence from Africa.Spirit an International Journal of Poverty Studies, Vol.2. No. 2 May 2018 .
5- Ahmed Magdy Abd El, Estimating the size of the Shadow Economy in Nine MENA Countries and Analyzing its Impact on Egypt's Major Macroeconomic Indicators during the period 2000-2017.A thesis of Business Administration(DBA), Arab Academy For Science, Technology and Maritine Transpor, Graduate School of Business, 2019 .
6- Ahamed M. Mostak & Mallick Sushanta K., Is Financial Inclusion Good for Bank Stability? International Evidence, Journal of Economic Behavior & Organization, 2017.
7- Akhil Damodaran, Financial Inclusion: Issues and Challenges, Akgee International Journal of Technology, Vol.4, No.2, 2013.

8- Alexandra Zins & Laurent Weill, The Determinants of Financial Inclusion in Africa, Review of Development Finance, Africa growth Institute, 2016,PP.46-57.
9- Alex Bank, Financial Inclusion in Egypt, December 2017, P.3.
10- Anna Katrechka, The Effect of the Shadow Economy on Social Development, University of Gothenburg, 2014.